التدبير المالي وانعكاساته على الرعية بالمغرب في ما بين القرن 15ومطلع القرن 17م

The Financial Policy and Its Impact on the Subjects in Morocco between the 15th Century and the Beginning of the 17th Century

الدكتور: الحسين ريوش بلحسن [1]

Dr: Elhoussin RAYOUCH BELLAHSSANE [1]

1 جامعة محمد الأول، وجدة (المغرب)، bellahssane@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/01/17- تاريخ القبول: 2020/03/22- تاريخ النشر: 2020/03/30

ملخص: كانت السياسة الجبائية متشددة، أحيانا، على السكان ببوادي ومدن المغرب في بعض فترات الحكم الممتد ما بين القرن 15 ومطلع القرن 17 الميلاديين ، فعلاوة على الضرائب الشرعية، تعرض السكان للتعسف ولدفع ضرائب غير شرعية أثرت سلبا على مستواهم المعيشي وعلى استقرارهم وإخلاصهم للنظام الحاكم، مما أدى إلى اندلاع انتفاضات وثورات وتمردات في الكثير من المدن والبوادي المغربية، وكان الوضع أكثر حدة في عهد البرتغاليين.

لقد أدت السياسة المالية خلال الحقبة المدروسة إلى تراجع النشاط الاقتصادي والدخل الفردي وبالمقابل ارتفعت نسبة البطالة والفقر، وتراجع المستوى المعيشي، وأصبح أغلب السكان غير قادرين حتى على تلبية حاجياتهم الأساسية، أي أن التدبير المالي للدولة أدى إلى تكريس التفاوت الطبقي، وكان أحد عوامل خلخلة التوازنات بين الأقاليم مما أثار غضب الفئات والجهات المتضررة وبالتالي اندلاع ثورات داخل بعض المدن وتمردات داخل العديد من لقبائل والمناطق، وزاد هذا من متاعب الدولة وانعكس سلبا على التنمية، وعلى التوازن بين ضفتي البحر المتوسط.

كلمات مفتاحية: التدبير ، المال ، الضرائب ، البرتغاليون ، الوطاسيون ، السعديون .

The Financial Policy and Its Impact on the Subjects in Morocco between the 15th Century and the Beginning of the 17th Century

Abstract:

The fiscal policy was strict, sometimes, on the population in the valleys and cities of Morocco in some periods of government extending between the 15th century and the beginning of the 17th century AD, in addition to the legal taxes, the residents were subjected to arbitrariness and the payment of illegal taxes that negatively affected their standard of living, their stability and their devotion to the ruling regime, which led to the outbreak of uprisings, revolutions, and rebellions in many Moroccan cities and valleys, and the situation was more severe during the Portuguese era. The Fiscal policy during the studied period led to a decline in the economic activity and individual income. Moreover, the rate of unemployment and poverty increased, and the standard of living decreased, and the majority of the population became unable even to meet their basic needs, that is, the financial management of the state led to the consecration of class inequality. This resulted in imbalance between the regions, which angered the groups and affected parties, and thus the outbreak of revolutions within some cities and the arose of rebellions within many tribes and regions which increased the country's troubles and reflected negatively on the development and the balance between the two shores of the Mediterranean

Keywords: Measure ،Taxes ،The Portuguese ،The Wattasid Dynasty ،The Saadi Dynasty.

المؤلف المرسل: د.الحسين ريوش بلحسن ، **الإيميل**:bellahssane@gmail.com

1. مقدمة

إن سياسة التدبير المالي هي سياسة ذات وجهين: فهي، من جهة، من عوامل استقرار السكان وتفانيهم في خدمة الأرض، والاشتغال بأمان في أنشطتهم الحرفية والصناعية في حالة اقتصار الخلفاء والسلاطين والملوك بمطالبة الرعية بالضرائب الشرعية من صدقات، وخراج، وجزية، ف "يكثر الاعتمار ويتزايد محصول الاغتباط بقلة المغرم، وإذا كثر الاعتمار كثرت أعداد تلك الوظائف والوزائع، فكثرت الجباية التي هي جملتها" (ابن خلدون، 2004، ص 292). وحينما كان الجباة يضيفون إلى الضرائب الشرعية المغارم والمكوس المختلفة والهبات والهدايا لتغطية نفقات الدولة التي تتزايد مع اتساع مجالها وازدياد أعداد سكانها، وكثرة نفقات السلاطين والجند والموظفين، فإن ذلك كان يؤذن "باختلال العمران، ويعود على الدولة؛ ولا يزال ذلك يتزايد إلى أن تضمحل" (ابن خلدون، 2004، ص 293). ومن خلال استقراء كتب الإخباريين والجغرافيين نستخلص أن نظام الجباية كان شديد الوطأة على السكان منذ العصور الوسطى، وساهم في أكثر من مرة في اندلاع الانتفاضات في بوادي المغرب ومدنه.وقد اخترنا هذه الفترة التاريخية نظرا لكونها تمثل ثلاث مراحل متباينة : الأولى فترة الاحتلال البرتغالي للسواحل المغربية، والثانية فترة انتقالية في العهد الوطاسي، والثالثة مرحلة استقرار في عهد إحدى أهم الدول المغربية. فماهي أهم مظاهر السياسة المالية في عهد البرتغاليين،والوطاسيين (ينظر التعليق رقم 01) والسعديين (ينظر التعليق رقم 02) بالمغرب؟ وما هي أهم انعكاساتها على المجتمع؟.

2. فترة الاحتلال البرتغالي:

مع توالي الاحتلال البرتغاليلسواحل المغربازداد الضغط الضريبي على السكان في المدن والأقاليم الخاضعة لهم، كما في آسفي حيث اضطر برابرة المنطقة، خوفا من البطش والتقتيل الذي مارسه ضدهم القائد العسكري فرناند دي أطايدي، إلى أداء الخراج لملك البرتغال إيمانويل سنة 1508م/913هـ (دي طوريس دييكو، 1988، ص. ص 16 . 17).. وكانت هذه الضرائب متنوعة، وموزعة كالتالي: أهل عبدة، يدفعون "ألف حمل بعير(ينظر التعليق رقم03) كل سنة، نصفها قمح ونصفها شعير" (دي طوريس دييكو، 1988، ص 19)، وأهل الغربية وأثبج يدفعون مثل ذلك، وأولاد عمران لم يكن ما كانوا يدفعونه أقل من سابقيهم، وتساوى أولاد كسيمة وأولاد مطاع من جهة والسكان المجاورون لدكالة مع الآخرين في قيمة الضرائب المدفوعة للبرتغاليين بآسفي. وقدر ما كان يدفعه الأعراب من الحبوب إلى البرتغاليين بآسفي بأكثر "من خمسين ألف كيل(حفنة) قمحا ومائة ألف شعير"(دي طوريس دييكو، 1988، ص 19)مع أداء أهل مداشر أكوز وأكير ونامين القدر نفسه من الضرائب للبرتغاليين(دي طوريس دييكو، 1988، ص 19).

وبعملية حسابية بسيطة يتضح أن مجموع المحاصيل التي كان السكان يدفعونها للبرتغاليين في آسفي فقط تقدر بحوالي 160000 كيل كل سنة دون احتساب الجمارك. ولجأ البرتغاليون إلى فرض إتاوات إضافية على القبائل التي أعلنت عصيانها ضدهم وامتنعت عن دفع الضرائب. يخبرنا صاحب تاريخ الشرفاء أن أولاد عمران بقيادة يحيى أوتعفوفت كانوا تابعين للبرتغاليين ولما أعلنوا تمردهم على أوتعفوفت– عميل البرتغاليين– فرضت عليهم إتاوات كثيرة(دي طوريس دييكو، 1988، ص 19)، كوسيلة من وسائل الانتقام علما أن الكثير من المغاربة الممتنعين عن أداء الضرائب كانوا يتعرضون للنهب والأسر(دي طوريس دييكو، 1988، ص 19). ودفع الجشع المادي، والرغبة في إظهار القوة العسكرية لإذعان القبائل، البرتغاليين إلى شن غارات على العديد من المدن والقرى والمداشر كانت تنتهي بقتل الناس وَأَسرهم، وإحراق البيوت، ونهب الأمتعة، وتهجير السكان، وتخريب البنية الإنتاجية (ينظر التعليق رقم 04). هذه الطريقة في جبي الضرائب لا تختلف كثيرا عن فترة المرابطين والموحدين حيث يخبرنا البكري بأن السكان في عدد من البوادي والمدن كانوا يبنون أبواب دورهم قصيرة خوفا من الجباة (البكري، 1983، ص 29)، وتوضح إشارته هذه أن الجباة كانوا يدخلون في حالات التعسف بدوابهم مباشرة إلى أفنية البيوت لابتزاز ما يجدونه من حلي، وأموال، ومواد غذائية.

إن هذه السياسة الجبائية وطريقة جبيها، والتي كان البرتغاليون يعوّلون عليها كثيرا لملء خزائنهم والاستمرار في تنفيذ مخططاتهم التوسعية، كانت لها انعكاسات سلبية على التنمية بالبوادي والمدن المغربية، فقد غادر السكان مساكنهم واعتصموا في المرتفعات الجبلية وفي بطون الأوديةبعيدا عن البطش البرتغالي فتراجع مستواهم الاقتصادي وأصبح أغلبهم غير قادر حتي على تلبية حاجياته الأساسية إذ لم يعد "يوجد بإفريقيا كلها سوى القليل من الفلاحين الذين يستطيعون توفير ما يلزم ضرورة من لباس وطعام" (ينظر التعليق رقم 5)، فكيف سيتمكن هؤلاء السكان من دفع الضرائب؟ وبذلك فإن هذه السياسة لم تؤثر فقط على المغاربة بل انعكست سلبا كذلك على العائدات المالية وعلى ولاء القبائل لسلطات الاحتلال التي تنبهت إلى ذلك فلجأت إلى إسقاط بعض الضرائب مثل ضريبة العشور التي كانت تدفع لكنيسة آسفي (LE CONTE .HENRY DE CASTRIES,n.d. p.269)

وحسب طوريس فإن بعض المدن كفاس لم تتعرض للنهب على الإطلاق من قبل البرتغاليين، بل عاش أهلها في رخاء وغنى(دي طوريس، 1988، ص 143)، وقد يكون ذلك هو سبب هجرة سكان البوادي المجاورة إليها واستقرارهم بأحياء في هوامشها (الوزان، 1983، ج 1، ص 277 . 278)، ولم يعد

باستطاعتهم العودة إلى قراهم (الوزان، 1983، ج 1، ص 146). وبذلك تنطبق نظرية ابن خلدون على السياسة الجبائية البرتغالية والتي يؤكد فيها أن انخفاض الضرائب يشجع الأهالي على الاستقرار والعمل فيكثر الإنتاج ويتقوى الاقتصاد ويتحسن مستوى المعيشة ويتطور العمران، وبالمقابل فإن رفع الجبايات "ليس وراءه نفع ولا فائدة،... فلا تزال الجملة في نقص ومقدار الوزائع والوظائف في زيادة لما يعتقدونه من جبر الجملة بها، إلى أن ينتقص العمران بذهاب الآمال من الاعتمار، ويعود وبال ذلك على الدولة لأن فائدة الاعتمار عائدة إليها. وإذا فهمت ذلك علمت أن أقوى الأسباب في الاعتمار تقليل مقدار الوظائف على المعتمرين ما أمكن؛ فبذلك تنبسط النفوس إليه لثقتها بإدراك المنفعة فيه" (ابن خلدون، 2004، ص 292 . 293). فهل أدركالملوك والسلاطين الوطاسيونوالسعديون قيمة هذه النظرية وطبقوها في سياستهم المالية، وبالتالي في دعم ورفع مستوى التنمية ببوادي المغرب ومدنه؟ وهل استفاد هؤلاء من أخطاء البرتغاليين في هذا المجال، أم أنهم نهجوا السياسة نفسها؟

3. فترة الحكم الوطاسي:

إن نقطة الانطلاق في السياسة المالية للسلاطين والملوك في الدول الإسلامية تتمثل، غالبا، في تطبيق ما جاء في الكتاب والسنة (ينظر التعليق رقم 6)انسجاما مع الواقع السياسي والاقتصادي، خاصة في مراحل قيام الدول التي تفرض استقطاب الأنصار والأتباع. غير أن مبادئ هذه السياسة لم تحترم دائما في تاريخ المغرب. فقد اضطر النظام الحاكم نتيجة اتساع نطاق الدولة ، وما تحتاج إليه الهياكل الجديدة من نفقات، إلى فرض أنواع من المكوس والمغارم متنافية مع ما جاء في الكتاب والسنة، ومع المذهب المالكي.

وقد ترك لنا الوزان نصا يلخص فيه أنواع الضرائب، وقيمتها، وطريقة جبيها في العهد الوطاسي جاء فيه أنه كان "لملك فاس مملكة كبيرة، ولكن ليس لها سوى دخل صغير لا يكاد يبلغ ثلاثمائة ألف مثقال (ينظر التعليق رقم 07)، ولا يصل إلى يده حتى خمس هذا المبلغ... وفضلا عن ذلك، فإن نصف هذا الدخل يتكون من حب وماشية وزيت وسمن. وتجبى هذه الضرائب على وجوه شتى، ففي بعض الأماكن يؤدى عن كل مساحة أرض يمكن أن يحرثها زوج من الثيران في اليوم مثقال وربع مثقال، وفي أماكن أخرى يؤدى نفس المبلغ عن كل كانون (ينظر التعليق رقم 08)، وفي جهات غيرها يؤدى المبلغ نفسه عن كل رجل جاوز الخامسة عشر من عمره، وفي بعض الأماكن يؤدى عن هذا أو ذاك، وليس هناك أعباء مالية أخرى غير الضرائب التجارية التي هي مرتفعة في المدن ... (و) اتخذ الملوك (الوطاسيون) تدابير جبرية... بل أضافوا إليها ضرائب جديدة، بحيث لا يوجد في إفريقيا كلها (يقصد المغرب) سوى القليل من

الفلاحين الذين يستطيعون توفير ما يلزمهم ضرورة من لباس وطعام..." (الوزان، 1983، ج 1، ص 223). ومن خلال قراءة هذا النص المتعلق بالموارد المالية عند الوطاسيين، نستخلص ما يلي:

أولا: شساعة مملكة فاس وقلة مداخيلها وهذا أمر طبيعي، لأن معظم السكان كانوا قد غادروا أماكن استقرارهم هروبا من الغزو البرتغالي، وتركوا أراضيهم للبوار، ومحلاتهم الحرفية والصناعية المختلفة للنهب والضياع، فتراجع الإنتاج، وقل ما بيدهم، ولم يكن بإمكانهم دفع أكثر مما كانوا يدفعون. ثم إن المغرب في العهد الوطاسي اقتصر على القسم الشمالي بين أم الربيع وطنجة، وحتى ضمن هذا القسم ظلت مناطق متعددة تشكل كيانات مستقلة لا تعترف للحكم الوطاسي إلا بتبعية اسمية.

ثانيا: تخصيص ما يقرب من أربعة أخماس من عائدات الضرائب لنفقات البلاط والجند، وإرضاء المعارضين من داخل المغرب ومن خارجه. فقد جمع أبو حسون الوطاسي أربعمائة ألف مثقال من أهل فاس ودفعها للأتراك كغرامة مقابل الانسحاب من فاس (دي طوريس دييكو، 1988، ص 209).

ثالثا: تجاوز الوطاسيون ما ينص عليه الكتاب والسنة واستخلصوا ضرائب جديدة كالهدايا والذعائر الزجرية، وسلبوا مؤونة السكان وعولتهم من زيت وسمن وحب وماشية، وبذلك لم يختلفوا في شيء عن البرتغاليين.

رابعا: لم تكن هذه الضرائب موحدة ولا متساوية بين السكان فبعض المناطق كان يستخلص منها مثقال وربع مثقال عن كل زوج من الثيران، وبعض المناطق تدفع القدر نفسه عن كل كانون ، ويؤدى هذا المبلغ في مناطق أخرى عن كل رجل جاوز الخامسة عشر من عمره. وفيما يخص هذه الفئة الأخيرة، هل كان بإمكان كل من بلغ هذا العمر أن يمارس نشاطا يعول به نفسه، ويؤدي عنه ضرائب لفائدة المخزن؟.

خامسا: لقد انعكست السياسة الجبائية للوطاسيين سلبا على التنمية بالبوادي والمدن، وأدت إلى تراجع إنتاجها الاقتصادي، وإلى تردي مستواها المعيشي، لاسيما في المناطق التي كانت عرضة لفرض الضرائب عليها من قبل البرتغاليين والوطاسيين كما هو الحال بالنسبة لسكان تومكلاست الذين تضرروا كثيرا، وأصابهم الفقر، واضطروا إلى إخلاء موطنهم (مارمول كاربخال، 1984، ج 2، ص 46).

وخلاصة القول، لقد ساهمت السياسة الجبائية في إثارة القبائل، وفي عزلة الدولة الوطاسية، وزادت الكوارث الطبيعية من تعميق الاختلال ومعاناة السكان حيث عرفت البلاد في ما بين 1520 و1524 م / 925 و 929 هـ إحدى أخطر الأزمات التي شهدها المغرب خلال القرن السادس عشر بتوالي سنوات الجفاف والغلاء والمجاعة عقبها انتشار وباء الطاعون، وقد خلفت الكوارث الطبيعية تراجعا كبيرا في عدد

السكان سيما بالمدن لسرعة انتشار الوباء. فما مميزات السياسة المالية للسعديين في ظل هذه الأوضاع، وفي فترات الانفراج الطبيعي والسياسي والاستقرار الاجتماعي ؟.

4. فترة حكم السعديين:

أمام تزايد الضغط البرتغالي وفشل العمليات الجهادية. اقتنع المجاهدون والزوايا بضرورة إقامة كيان يستقطب القبائل ويوفر الموارد وينظم المقاومة. فالتف الجميع حول الحركة السعدية التي آمن زعماؤها، المولى محمد وابناه أحمد الأعرج ومحمد الشيخ، بأهمية الموارد المالية في تأسيس الملك وتنظيم أمور الدولة، ولذلك وبمجرد ما "بويع له (محمد القائم بأمر الله) بصقع سوس، ورأى ضعفه وقلة ما بيده مع أن الملك لا يتأتى إلا مع المال، أمر أهل السوس ببيضة لكل كانون، اجتمع من ذلك آلاف لا تحصى لأن الناس استهانوا أمر البيضة ... " (اليفرني محمد الصغير، د.ت، ص 40). وتعد هذه أول ضريبة في عهد السعديين، وعملوا بعدها على تنمية مواردهم المالية، فأمر محمد القائم "كل من أتى ببيضة بدرهم، ففعلوا، فاجتمع عنده مال وافر فأصلح به شأنه وقوى به جيشه وهذه أول نايبة (ينظر التعليق رقم 09)فرضت في دولة الأشراف" (اليفرني، د. ت، ص 40). ومع تزايد نفقات الدولة لجأ الحكام السعديون منذ البداية إلى تنويع الموارد المالية ففرضوا على المغاربة وعلى الأجانب ضرائب متنوعة. ففي عهد محمد الشيخ المهدي فرض على كل شخص ذكرا كان أو أنثى بلغ "اثنتي عشر سنة فصاعدا مثقالا وربعا، ومثل ذلك عن كل كانون، وصاعا من القمح عن كل فدان من الأرض. كما كانت تؤدى له أعشار(زكوات) الماشية والأرض التي تفلح، ونصف ريال عن كل مكيال قمح يطحن في طاحونة، بالإضافة إلى أنه كان يفرض إتاوات هامة على الشعب في شكل ضرائب عادية واستثنائية، لكن عند الأداء كان يأمر بإسقاط جزء منها" (دي طوريس دييكو، 1988، ص 223). أما الضرائب التي كان يؤديها الأجانب، التجار أساسا، فقدرت بما يزيد عن أربعمائة ألف مثقال سنويا، إضافة إلى مداخيل الجمارك والمعادن ومبيعات السكر (دي طوريس دييكو، 1988، ص 223).

وكان محمد الشيخ المهدي السعدي صارما في سياسته المالية إذ كان يعتبر كل ما تملكه الرعية من أموال وأراض ومواش ... ملكا له حتى إنه "كان ينهب منازل عماله عند وفاتهم" (دي طوريس دييكو، 1988، ص 223)، بل إن المؤسسات الدينية لم تسلم من النهب والاختلاس في عهده. فقد ثبت أنه في سنة 1553م/959 هـ لجأ إلى الاستحواذ على أموال المساجد، وعين نفسه ناظرا على أكبر المساجد، فأمر بطلاء شرفات المساجد بالجير(مساجد مراكش مثلا)، وأخذ من أجل ذلك ما يزيد عن مائة ألف ليرة من

الفضة، وجعل مثل ذلك في فاس عندما كان ملكا بها، حيث أوهم القضاة بأنه عازم على محاربة المحتلين لسبتة وطنجة وأخذ من المساجد أموالا باهضة (دي طوريس دييكو، 1988، ص 188).

وتشدد المنصور منذ بداية حكمه في استخلاص الضرائب لأنه كان مضطرا لفرض هيبة الدولة، وترسيخ سلطتها السياسية والاقتصادية، وتعزيز نفوذه على القبائل، فاستخلص ضريبة النايبة والزكاة والأعشار، وضرائب التجارة، واستفاد من دخل مناجم ملح الصحراء كالنحاس، والحديد، والفضة، وملح البارود ، ومن الهدايا والذعائر. ونظم حملات عسكرية ضد المناطق التي تتخلف عن الأداء كما حدث سنة 1580م/ 988 هـ بمنطقة سوس الأقصى، حيث قاد بنفسه حملة عسكرية ضد قبائل المنطقة حتى جاء سكانها، "وبايعوا للسلطان فعفا عنهم، ثم بعث لجميع أشياخ أهل سوس الأقصى ... فلما اجتمعوا عنده كلهم في مجلسه، فرض عليهم بيضة الدجاجة لكل كانونة فأتوا بها إليه فأمرنا بكتب ذلك، فشرعت في حسابها شيخا شيخا حتى دفعوا عددها، ثم جعل كل خمسة عشر كانونة بسرجة ليسهل طريق المخزن على عماله وعلى الدافع والقوي والضعيف، فمن زاد له شيء على ذلك فالله يعينه ويعطي بما ذكر، ومن ضاع له منها شيء [شيئا] فالله يخلفه عليه ويعطيه بما ذكر..." (الحساني إبراهيم بن علي، 1988، ص 14). وقسم المنصور هذه المناطق إلى تسع قبائل كما يظهر في الجدول الآتي:

الجدول 1: أسماء القبائل وقيمة الضرائب التي كانت تدفعها بعض القبائل على عهد المنصور

أسماء القبائل	عدد السرجات	قيمة الضرائب بالموزونة
1- هشتوكة جبلا وفحصا	2500	20.000 موزونة
2- هلالة جبلا وفحصا	2000	16.000 موزونة
3- لف إدوليت	3000	24.000 موزونة
4- قبائل بعمرانة والغربان	1000	8.000 موزونة
5- قبائل وادي سوس	2283	18.264 موزونة
6- فروع تضلم	500	4.000 موزونة
7- أهل وفق وحربيل وإغشان وأغشتم	280	2.204 موزونة
8- قبائل ماسة وتزنيت وإدوبلال وأهل جرار	240	1.920 موزونة
9- أهل وادي الغيران	200	1.600 موزونة

المجموع	12.003	96.024 موزونة

المصدر: الحساني محمد بن إبراهيم بن علي : ديوان قبائل السوس في عهد المنصور الذهبي ، تحقيق: عمر آفا. مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1988، ص: 14 . 27.

وامتدت أيادي الدولة في عهد السعديين إلى أموال الأحباس بحيث لم يتردد أحمد المنصور الذهبي في الاستفادة من مداخيل الأوقاف لإقامة بعض المشاريع وإعادة بناء المرافق التي أصيبت بخسائر في أوقات الشدة كما حصل في سنة (1009هـ/1600-01م) حينما قرر أن يعيد بناء سد وادي فاس من مداخيل أحباس القرويين (القادري محمد بن الطيب، 1977، ج 1، ص 57).

إن سياسة المنصور الجبائية فرضتها الظروف الأمنية الداخلية والخارجية المتمثلة في تهديدات الأتراك من الجهة الشرقية، وفي الفتن التي كانت تشتعل هنا وهناك، مثل ثورة داود بن عبد المومن في سنة 1580م/ 989هـ، لذلك "اضطر، رحمه الله، إلى الاستكثار من الأجناد لمقاومة الأعداء والدب عن الدين وحماية ثغور الإسلام، فدعا تضاعف الأجناد إلى تضاعف العطاء، وتضاعف العطاء إلى تضاعف الخراج، وتضاعف الخراج إلى الإجحاف بالرعية، والإجحاف بالرعية يستنكف رضي الله عنه من ارتكابه ولا يرضاه..." (اليفرني، د. ت، ص 221 . 222). ولم يتوقف المنصور عن ابتزاز أموال الرعية حتى في فترات قوة الدولة السعدية إذ كان " يوظف على الرعية أموالا طائلة ... وزاد الأمر على ما كان عليه الحال في عهد أبيه... وكانت الرعية تشتكي منه بذلك ونالها إجحاف منه ومن عماله..." (اليفرني، د. ت، ص 221 . 222). وقد تمكن المنصور من خلال حملاته المختلفة من جمع مواد مالية هامة ومناستتباب الأمن في مختلف مناطق المغرب. "وتخللت الطاعة والعافية ممالكه قاطبة فدرت بذلك ضروع جبايتها وقسمها أمير المؤمنين بين الزعيم أبي عبد الله ومولاه أبي علي شطرين فبث كل منهما عند العمال في جهته لاقتضاء خراجها فسال عليهما من ذلك بحر لا ساحل له وقفلوا الأبواب عند استيفاء سائر تلك الوضائع والمغارم فوصلوا متفاوتين واستاقوا كلاهما بين يديه عيرا من الذهب والفضة وأحمالا من المال تفوت التقدير لم يتأت جلبها من هذا القطر فيما علمنا لدولة من دول المغرب" (الفشتالي عبد العزيز، 1973، ص 58 . 59). وبذلك، نستخلص أن سياسة المنصور استهدفت تقوية حاجيات الدولة على حساب القبائل.

وبما أن الإيبريين كانوا قد هيمنوا على تجارة غرب إفريقيا، وموارد الدولة لا تكفي لمواجهة التحديات الخارجية ومتطلبات بناء الدولة، فقد عمل المنصور على ضم السودان للاستفادة من خيراته وجلب التبر. وفعلا تمكن المنصور بقيادة قائدهمحمود، من إرضاء أهل السودان ومن كسب ولائهم وطاعتهم ومن جمع

كميات كبيرة من الأموال والذخائر والمماليك، و"أخذ عنده نصف المحلة وارتحل نصفها مع المال، وتوجهت إلى مراكش، فلما قاربت المدينة خرج القواد والأكابر إلى لقاء المحلة والذخائر، فرحل لدار السلطان اثني عشر مائة مملوك بين الجواري والغلمان، وأربعون حملا من التبر وأربعة سروج من الذهب وأعمال كثيرة من العاج واليانور... وذخائر السودان.فتذخر مولاي أحمد الذهبي من ذلك، وقوي ملكه، وبقيت جباية السودان تأتيه كل سنة... " (مجهول، 1984، ص 70). إلا أن قسما كبيرا من مداخيل السودان ومن عائدات الضرائب وقطاع السكر صرفه المخزن السعدي في عهد المنصور بسخاء على نفقات البلاد وبناء القصور كقصر البديع (ينظر التعليق رقم 10)، تماما كما فعل سلفه الغالب الذي كان همه الأول هوتقوية الجيش خوفا من إخوته فاهتم " بتربية الجيوش وترتيبها وادخار الذخائر واستعدادها وتكثير العدة وآلات الحرب وتعمير خزائن البارود وأهرية الزرع وغير ذلك مما يحتاج إليه ويتحصن به من الوقائع ويحصل به الدفاع خوفا من إخوته أن يأتوه من الجزائر بمحلة الترك" (مجهول، 1994، ص 36)، كما كان" يمنح لأنصاره ممتلكات السكان، وكان قائده مامي العلج ينهب الديار علنا [ويعطي له كل يوم] عشرة آلاف مما ينهب من الناس" (اليفرني، د. ت، ص 237)، بل إنه كان يقبض على أفراد الرعية في كل مكان ويجمعهم في موضع معين ولا يطلق سراحهم إلا إذا سلمه كل واحد منهم المال المطلوب منه " وضاق الناس من ذلك ولزموا ديارهم" (مجهول، 1994، ص 98)، ولذلك وتجنبا لأعمال المصادرة كان الناس "يلبسون الثياب الدنيئة البالية" (مجهول، 1994، ص 98).

ويضاف إلى العيوب السابقة، أن المكلفين بجبي الجبايات كانوا يكلفون بدورهم موظفين آخرين غالبا ما يتم عزلهم بعد استخلاص الضرائب فيضطر السكان إلى الدفع ثانية، كما أن العديد من هؤلاء الموظفين كان يعلم مسبقا أنه سيعزل، فيلجأ إلى ابتزاز أموال الرعية (مجهول، 1994، ص 84 . 85، ومحمد مزين، 1986، ج 2، ص 486)، وحتى الطبقات التي كانت معفية تساوت مع باقي الفئات الاجتماعية وهو ما أثار غضب شيوخ الزوايا ودفعهم للثورة. فكانت منطقة سوس أول المناطق التي خرجت عن طاعة زيدان بن المنصور(حركات إبراهيم، 1987، ص 104). ومن جهة أخرى، صرف السعديون أموالا كثيرة في رواتب الموظفين، وفي العطاءات والإنفاق في المواسم حتى أن الإفراني استغرب لذلك قائلا: "ما عهدنا بذل المئين إلا في أيام الشرفاء ولا عهدنا بذل الألوف إلا في أيام المنصور."(اليفرني، د.ت، ص 125) ومع ذلك، فقد حاول المخزن السعدي أن يظهر العطف بالرعية في عهد المنصور لما امتلأت خزائنه بموارد السودان وبمبيعات السكر فخفف من بعض الضرائب مثل "النايبة" التي كانت في اعتقاده مخالفة للكتاب والسنة

(مجهول، رسائل سعدية، 1954، ص 147)، والمكوس التي لم يبق "في بلاده- أيده الله- شيء من هذا القبيل أصلا حتى إن الإنسان يكون في أحماله من التبر والياقوت ولا يخشى عليها في الطريق ولا يعطي على ذلك كله إلا ربع درهم على كل حمل في باب المدينة" (ابن القاضي، 1986، ج 2، ص 828).

ويمكن أن نجمل السياسة المالية والجبائية في عهد السعديين، وخاصة في فترات ضعف السلطة، في نص لصاحب تاريخ الدولة السعدية التاكمدارتية يصف فيه ما ارتكبه محمد الشيخ بن المنصور حين كان نائبا عن والده بفاس، وحين عزل أخاه زيدان، ومما جاء في هذا النص أنه كان "مضرا بالضعفاء والمساكين، مهينا لأهل الخير والدين، يأكل أموال الرعية ولا يحكم بالسوية (مجهول، 1994، ص 71)، وحينما قضى على أخيه زيدان وتولى الحكم، أمر "بقبض القواد وصار يعذبهم على المال ... وأحرق بظلمه الحاضرة والبادية، ومن جملة ما وقع من ظلمه في بيعته، أن الرماة كانوا يقبضون المبيت من أهل الغرب مثقالا في كل ليلة، وكبار الجيش من أربعين أوقية إلى مائة أوقية، ويأخذون البقر والقطف، ويفسقون في نساء أهل البادية، ... وكان الناس في أيامه يعسون بالليل على حوانيتهم وأسواقهم وعلى ديارهم ... حتى ترك الناس الحراثة والذي بقي يحرث يأخذ له الخراضون أضعاف ما عنده ويعطي جميع ما يحرث، فعجز الناس عن الحراثة وربى الغلاء في المغرب..." (مجهول، تاريخ، 1984، ص 84- 85). ولم تقتصر ظاهرة ابتزاز الأموال وتبذيرها على الذكور من السلاطين السعديين فقط، بل شملت حتى النساء، وكان لهن نصيب في ذلك. فقد ذكر الضعيف أن أم العباس السعدي كانت "شغوفة بكروم الحاج، فكانت تبعث له القصع كل قصعة مملوءة بالذهب والفضة" (الضعيف، 1986، ص 53). وساءت بذلك أحوال السكان الاقتصادية والمعيشية، وكثرت التمردات والانتفاضات والحركات الانفصالية ببوادي المغرب ومدنه، ولذلك اعتبر أحد الباحثين أن هذه السياسة المالية والجبائية من العوامل الأساسية لانهيار الدولة السعدية (حركات، 1987، ص 104).

5. خاتمة:

رغم بعض فترات الرخاء،لاسيما في العهد السعدي، فإن السياسة الجبائية كانت متشددة أحيانا على السكان. فعلاوة على الضرائب الشرعيةالتي كان يدفعها الرعايا والأجانب في كل الأوقات وفي أماكن متعددة، تعرض السكان المحليون والأجانب للتعسف ولدفع ضرائب غير شرعية أثرت سلبا على مستواهم المعيشي وعلى استقرارهم وإخلاصهم للنظام الحاكم، مما أدى إلى اندلاع انتفاضات وثورات وتمردات في الكثير من المدن والبوادي المغربية، وكان الوضع أكثر حدة في عهد الحكم البرتغالي.

لقد أدت السياسة المالية خلال الحقبة المدروسة إلى تراجع النشاط الاقتصادي والدخل الفردي.وبالمقابل ارتفعت نسبة البطالة والفقر، وتراجع المستوى المعيشي، وأصبح أغلب السكان غير قادرين حتى على تلبية حاجياتهم الأساسية، أي أن التدبير المالي للدولة أدى إلى تكريس التفاوت الطبقي،وكان أحد عوامل خلخلة التوازنات بين الأقاليم مما أثار غضب الفئات والجهات المتضررة، وبالتالي اندلاع ثورات داخل بعض المدن وتمردات داخل العديد منالقبائل والمناطق،وزاد هذا من متاعب الدولة وانعكس سلبا على التنمية.

إن سياسة التدبير المالي في هذه المرحلة تتطابق مع نظرية ابن خلدون الذي أكد أنه حينما كان الجباة يضيفون إلى الضرائب الشرعية المغارم والمكوس المختلفة والهبات والهدايا لتغطية نفقات الدولة التي تتزايد مع اتساع مجالها وازدياد أعداد سكانها، وكثرة نفقات السلاطين والجند والموظفين، فإن ذلك كان يؤذن "باختلال العمران، ويعود على الدولة؛ ولا يزال ذلك يتزايد إلى أن تضمحل".(ابن خلدون، 2004م، ص 293).

ومن جهة أخرى، فإن التشدد في الضرائب ضد الأعداء قصد الانتقام، وإخماد الثورات، وتوفير مطالب بعض الفئات كالزوايا والشرفاء والثوار، واستقطاب المدن والقبائل ظاهرة ميزت سياسة الدولة خلال هذه الفترة ولاسيما في فترات ضعف النظام الحاكم. وقد زرعت هذه السياسة الرعب في صفوف المواطنين والأجانب، ولذاك يصح القول إن السياسة المالية في هده المرحلة من تاريخ المغرب كانت أحد عوامل تعطيل التنمية والحفاظ على التوازن بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط وبالتالي قطع الطريق مبكرا أمام الحركة الإمبريالية.

ومجمل القول، فإن السياسة المالية والجبائية من العوامل الأساسية لفشل مشروع الدولة الوطاسية وانهيار الدولة السعدية.

6. الإحالات والتعليقات والشروحات:

01/ ينتسب الوطاسيون إلى قبائل زناتة الأمازيغية، وهم أبناء عم بني مرين، أسسوا دولتهم بالمغرب على يد محمد الشيخ الوطاسي، وهو من أسرة استوزرت سلاطين بني مرين، حيث استغل الفرصة ليقيم الدولة الوطاسية في فاس والمناطق الواقعة شمال أم الربيع سنة 876هـ/ 1471م (ابن القاضي أحمد بن القاضي المكناسي (ت. 1025هـ/ 1616م)، 1973، جذوة الاقتباس، ص211). وقد عجز الوطاسيون عن توحيد المغرب سياسيا فكانت هناك مراكز كثيرة خارجة عن نفوذهم: مليلية وغساسة بيد الإسبان، وشفشاون بيد

بني راشد، وتطوان بيد المنظري، ودبدو وتازوطا بيد بني مرين، مراكش بيد هنتاتة، بالإضافة إلى مراكز ثورية بيد أشخاص مختلفين، وأخيرا منطقة السوس التي خضعت لنفوذ السعديين منذ أيام أبي عبد الله البرتغالي. بينما ظل نفوذ الوطاسيين قويا في عموم الريف وسهول المحيط وجبال الأطلس والنواحي الشرقية والجنوبية الشرقية. (الناصري أبو العباس أحمد بن خالد (ت.1315هـ/ 1897م)، 1997، الاستقصا، ج 4، ص: 119 وما بعدها). وانتهت الدولة الوطاسية سنة 1554م لما دخل السعديون إلى فاس بقيادة محمد الشيخ(الناصري، 1997، ج 4، ص 156 . 175).

02/دولة تأسست بالمغرب سنة 916هـ/ 1510، وتعتبر أهم دولة مغربية في تاريخ المغرب الحديث حيث سجل المغرب نموا اقتصاديا واستقرارا سياسيا، وتمكن المغرب في عهد هذه الدولة من الانتصار على البرتغاليين والإسبان في معركة وادي المخازن سنة 986هـ/1578م. ومن أهم ملوك المغرب في عهد السعديين أحمد المنصور الذهبي الذي حكم ما بين 1578 و1603م، وفي عهده تم فتح السوادن عام (998هـ/1591م)، وعرف المغرب في عهده نموا اقتصاديا واجتماعيا ملحوظا، ومن أهم منجزاته : قصر البديع بمراكش. للمزيد من الاطلاع، تنظر: عبد العزيز الفشتالي(ت.1031هـ/ 1621م)، 1973، مناهل الصفا). وأيضا: محمد الصغير اليفريني، د. ت، صفوة، . ونزهة ، د.ت. وعبد الكريم كريم، 1977، المغرب في عهد الدولة السعدية،).

03/حمل بعير يساوي اثني عشر كيل (حفنة) من القمح وعشرين من الشعير.

04/ذكر ديكودي طوريس أنه لما دخل البرتغاليون إلى آزمور سنة 1513م/ 918هـ قتلوا عاملها سيدي منصور وهجر السكان المدينة كما هرب العديد من سكان المدن المجاورة خوفا من بطش البرتغاليين مثل مدينة مائة بير التيهرب سكانها إلى منحدرات أحد الوديان. وفي سنة 1516م/921هـ هاجم البرتغاليون بتعاون من بعض عملائهم المغاربة مدينة أماكور (حصن جنوب حاحة قريب من مرسى تافنة) اختلسوا كميات من القمح والشعير والسمن والعسل والماشية. ولما هاجموا مدينة بني قفيص قتلوا العديد من سكانها ، وأسروا نحو الألف وأضرموا النار فيها ونهبوها كلها. (دي طوريس، 1988م، ص. ص: 22-23-24-37-39-40).

05/وصف الوزان الحسن بن محمد (ت. ق. 16/10م) العديد من المدن والبوادي المغربية بالخراب لا سيما المناطق الساحلية أو التي تعرضت للغزو أو القريبة من مراكز الاحتلال مثل طنجة، وأصيلا، والعرائش، وآنفا التي وبمجرد ما رأى سكانها الأسطول البرتغالي قادما إليهم أخذوا أمتعتهم الثمينة وفروا إلى الرباط،

وآزمور التي فر سكانها وتركوهاللبرتغاليين سنة 918هـ/1513م، وبولعوان التي لجأ سكانها إلى جبال تادلة خوفا من عودة البرتغاليين وفرضهم لإتاوات عليهم، وأغمات التي "أصبحت مأوى للذئاب والثعالب والغربان وما شاكلها من الطيور والوحوش، ولم يعد يسكن الحصن ... سوى ناسك مع مائة من مريديه ..." وغيرها من المدن والبوادي المغربية التي هجرها سكانها خوفا من بطش البرتغاليين ومن ثقل ضرائبهم، وهي كثيرة. (1983، وصف إفريقيا، ج 1، ص.ص: 136-197- 158- 159- 156- 223- 302- 314).

06/حدد الماوردي أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت. 450هـ/1059م)،)1978، الأحكام السلطانية، ص113 وما يليها). الضرائب الشرعية في زكاة الحبوب والثمار والمواشي والأموال وعروض التجارة، وفي الجزية والعشور والخراج والفيء والغنائم والركاز.

07/المثقال عملة نقدية ذهبية كانت تساوي 3,853 غراما من الذهب.

08/تطلق على وحدة عائلة (أسرة) توزع عليها بعض المهام داخل القبيلة وعلى أساسها توزع كذلك مختلف التكاليف المخزنية فهي وحدة جبائية. يتراوح عدد الأشخاص في الكانون بين 5 و 6 أفراد.

09/ضريبة تؤدى على حسب عدد الأفراد الذين يتكون منهم الكانون. قدرها الناصري بصحفة من الشعير وعشرين مدا من القمح لكل نايبة، وصاعا من السمن وكبشا لكل أربع نواب في عهد محمد الشيخ وابنه الغالب وأخيه عبد الملك. (الناصري، 1997، ج 5، ص 31).

10/وصف اليفرني (د.ت، نزهة، ص. ص 180 . 181) هذا القصر قائلا:"... فكان ابتداء الشروع في تأسيسه في شوال خامس الأشهر من خلافته عام 986 هـ/ 1578م ، واتصل العمل فيه إلى عام 1002 هـ/1594م ، وحشد له الصناع حتى من بلاد الإفرنجة... وجلب له الرخام من بلاد الروم... وهذا البديع دار مربعة الشكل وفي كل جهة منها قبة رائعة الهيئة... ولا شك أن هذا البديع من أحسن المباني وأعظم المصانع... وفيه من الرخام المجزع والمرمر الأبيض المنضد والأسود، وكل رخامة طلي رأسها بالذهب الذائب... وفرشت أرضه بالرخام العجيب... وجعل في أضعاف ذلك الزليج المتنوع التلوين... وأما سقوفه فتجسم فيها الذهب وطليت الجدارات به مع بريق النقش ورائق الرقم بخالص الجبص... ". ويتبين من هذا الوصف سخاء السعديين في الإنفاق على بعض "المشاريع" التي لا تجدي نفعا للرعية. أنظر كذلك : (المريني نجاة، 1986، شعر عبد العزيز الفشتالي، ص. ص 327-329).

7. المصادر والمراجع

_البكري أبو عبيد الله بن عبد العزيز (ت.1094/487)، 1965 و 1983، المسالك والممالك، جزء: المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، قسم : وصف إفريقيا الشمالية. تصحيح: دوسلان، مكتبة أميريكا والشرق، باريس ، وقسم جغرافية الأندلس وأوروبا. تحقيق: عبد الرحمان علي الحجي، دار الإرشاد، بيروت.

_حركات إبراهيم،1987، السياسة والمجتمع في العصر السعدي، دار الرشاد الحديثة، البيضاء.

_ الحساني محمد بن إبراهيم بن علي، 1988، ديوان قبائل السوس في عهد المنصور الذهبي ، تحقيق: عمر آفا. مطبعة النجاح، الدار البيضاء.

_ (ابن) خلدون عبد الرحمان (ت. 1406/808)، 1424هـ/2004م، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة جديدة منقحة، بيروت.

_ دي طوريس دييكو (ق.16/10)، 1988، تاريخ الشرفاء. تعريب: محمد حجي ومحمد الأخضر، شركة النشر والتوزيع، الدار البيضاء، د.ت. وأيضا: منشورات ج. م. ت. ت. ن.، مطابع سلا.

_الضعيف بن محمد عبد السلام الرباطي (ت.1223هـ/1818م)، 1986، تاريخ الضعيف (تاريخ الدولة السعيدة). تحقيق: أحمد العماري، دار المأثورات، الرباط .

_ الفشتالي عبد العزيز (ت. 1031هـ/1621م)، 1973، مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا (مناهل). تحقيق عبد الكريم كريم، الرباط.

_ القادري محمد بن الطيب (ت. 1187هـ/ 1773م)،1977، ج 1، نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني. (نشر). تحقيق محمد حجي وأحمد التوفيق، منشورات الجمعية المغربية للترجمة والتأليف والنشر، دار المغرب للترجمة والتأليف والنشر، الرباط.

_ (ابن) القاضي أحمد المكناسي (ت. 1025هـ/)، 1973، جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط.

_ (ابن) القاضي أحمد المكناسي (ت.1029هـ/1616م)، 1986، ج 2، المنتقى المقصور على مآثر الخليفة المنصور. (المنتقى). تحقيق: محمد رزوق، مكتبة المعارف، الرباط.

_ الماوردي أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب (ت. 450هـ/1059م) 1978، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة.

_ مارمول كاربخال (ق.16م)، 1984،ج 2، إفريقيا. ترجمة: محمد حجي ومحمد زنيبر، ومحمد الأخضر، وأحمد التوفيق، وأحمد بنجلون. مطابع المعارف الجديدة، الدار البيضاء.

_ مجهول (ق.11هـ/17م)، 1934 و 1994، تاريخ الدولة السعدية الدرعية التاكمدارتية. نشر جورج كولان، مطبوعات معهد العلوم العليا المغربية، الرباط 1934م. وطبعة 1994 تحقيق عبد الرحيم بن حادة، دار تنمل، مراكش.

_ المريني نجاة، 1986، شعر عبد العزيز الفشتالي، مكتبة المعارف، الرباط.

_مزين محمد، 1986، ج 2، فاس وباديتها من 1549 إلى 1637م، الرباط 1979، مطبعة المعارف الجديدة، الدار البيضاء.

_ الناصري أبو العباس أحمد بن خالد (ت.1315هـ/ 1897م)، 1997، ج 4 و ج 5، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى: تحقيق وتعليق الأساتذة: جعفر الناصري ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء.

_ الوزان الحسن بن محمد (ت. ق. 16/10م)، ج 1، ،1983 وصف إفريقيا. ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي.

_ اليفرني محمد الصغير (ت.1155هـ/1742م)، د. ت، نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، مكتبة الطالب، الرباط.

_LE CONTE HENRY DE CASTRIES , n.d, Les Sources Inédites de l'Histoire du Maroc, Port. II, Doc. LXVIII, p.269.